

نموذج الاسكوا للسياسة الوطنية للنفاذية الرقمية

المنطقة العربية قابلة للنفاذ رقمياً – 2 كانون الأول/ديسمبر 2021



ازدهار البلدان كرامة الإنسان



الأمم المتحدة

الاسكوا
ESCWA

مخطط العرض

✓ الأطار العام لنموذج الإسكوا حول السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية في المنطقة العربية

✓ الهدف من نموذج النفاذية الرقمية

✓ النفاذية الرقمية في المنطقة العربية

✓ ركائز سياسة النفاذية الرقمية

✓ المكونات الأساسية لسياسة النفاذية الرقمية

✓ كلمة أخيرة



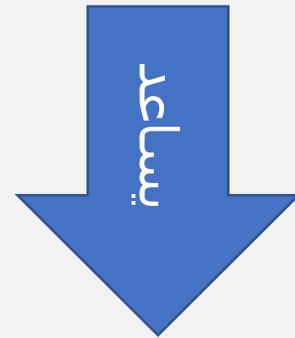
سياق مشروع المنصة العربية للإدماج الرقمي ADIP

- يعتبر الأشخاص ذوو الإعاقة في المنطقة العربية من أكثر الفئات السكانية تهميشًا ، ويواجهون حواجز متعددة تعيق قدرتهم على المشاركة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين.
- على الرغم من أن الدول العربية تلتزم بشكل متزايد بإعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، إلا أن التقدم نحو هذه الغاية يبقى بطيء.
- الإشارة إلى الدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتأثير الكبير في تعزيز الشمول الرقمي في المنطقة من خلال تمكين الأفراد وتعزيز إمكانية الوصول للجميع.

مشروع المنصة العربية للإدماج الرقمي
(ADIP)
Arab Digital Inclusion Platform

أهداف المنصة ADIP

دعم صانعي السياسات في الدول العربية لتطوير / تحسين سياساتهم وإرشاداتهم الوطنية لتعزيز النفاذية الرقمية



سد الفجوة الرقمية وتمكين جميع أفراد المجتمع من الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها.

المبادئ التوجيهية للمنصة ADIP

تسهم المنصة ADIP في:

- تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ([UN CRPD](#))
- تنفيذ [استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة](#) (UNDIS)، الصادرة في نيسان/أبريل 2018، لتعزيز النفاذية وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على نطاق المنظومة، بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة
- تحقيق "توافق سرور حول التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية" من خلال **تزويد الدول الأعضاء بالمشورة والدعم** في التكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية المستدامة، مع التركيز على إدماج الشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات متنوعة مثل التعليم والتوظيف والوصول إلى الخدمات العامة وتعزيز الرفاه الاجتماعي للجميع

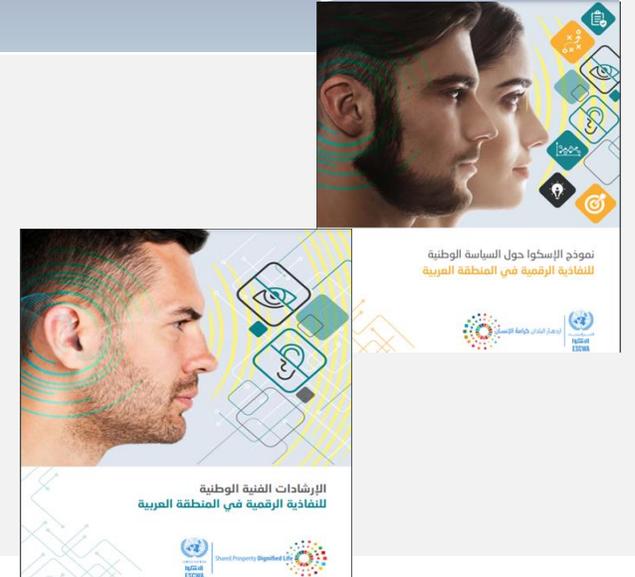
المكونات الأساسية في منصة ADIP

الأدوات التفاعلية



المنصة الإلكترونية

نماذج الإسكوا للتغذية الرقمية



<https://e-inclusion.unescwa.org/>

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا. لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذا الملحق أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

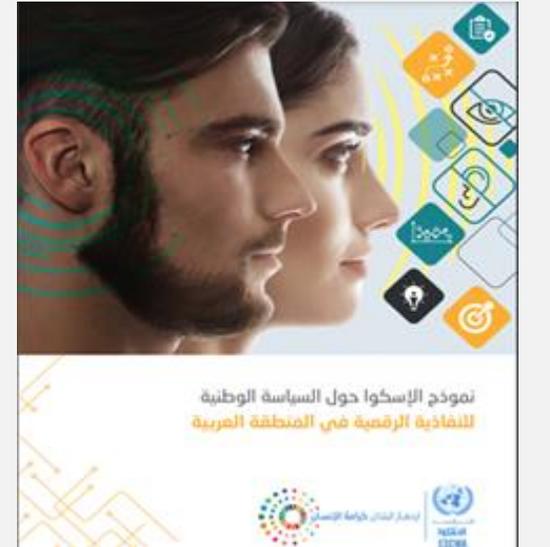
© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا. لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

الهدف من نموذج الإسكوا حول السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية في المنطقة العربية

وضع إطار عام لسياسة وطنية من أجل دعم تمكين نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات العامة، وذلك من أجل مجتمع أكثر إدماجاً

تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من العيش المستقل والمشاركة الكاملة في جميع جوانب الحياة، تتخذ الدول الأطراف الت، إلى البيئة المادية، ووسائل النقل، والمعلومات والاتصالات، بما في ذلك تكنولوجيا ونظم المعلومات والاتصالات، وغيرها من المرافق والخدمات المفتوحة أو المقدمة للجمهور، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية. وهذه التدابير، التي تشمل دايير المناسبة لضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة، على قدم المساواة مع الأخرين لتحديد وإزالة العقبات والحوجز التي تعترض إمكانية الوصول

التوافق مع المادة 9 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة CRPD
• التوافق مع "استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة"



مجال التركيز الرئيسي

النفاذية الرقمية

تُعرف النفاذية الرقمية بعملية توفير نفاذية الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المحتوى على شبكة الانترنت من خلال تصميم المواقع الالكترونية والمنصات والأدوات والتطبيقات والخدمات الرقمية حسب معايير تقنية محددة

1 إدراك، وفهم، وتصفح المحتوى الرقمي المنشور على الإنترنت والتفاعل معه.

2 المساهمة والإضافة على المحتوى الرقمي والتطبيقات المنشورة على الإنترنت¹⁰.

النفاذية الرقمية في المنطقة العربية

التصنيف الدولي- مؤشر حقوق النفاذية الرقمية DARE-2020

أفضل 10 بلدان أداءً، 2018 – 2020

تبوء دولتين عربيتين، عمان وقطر، المركز الأول، عمان في عام 2018 وقطر في عام 2020 .

2020		
الدولة	النقاط/100	التنفيذ والنتيجة/50
قطر	89	39
جنوب أفريقيا	75.5	28
إيطاليا	75	28
فرنسا	72	30
البرازيل	72	27
الولايات المتحدة الأمريكية	71.5	29
كينيا	70	25
المملكة المتحدة	66.5	29
عمان	65.5	23
إسبانيا	62.5	25
الاتحاد الروسي	61	26

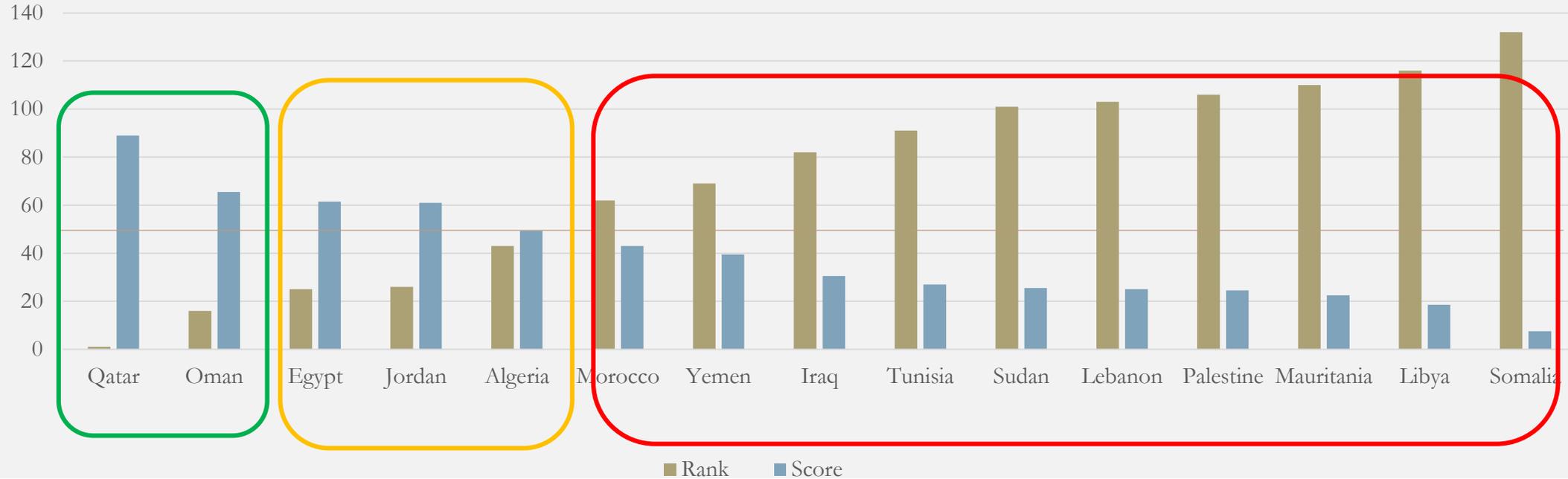
2018		
الدولة	النقاط/100	التنفيذ والنتيجة/50
عمان	81	31
البرازيل	79	29
فرنسا	77	27
جنوب أفريقيا	76	10
قطر	75	30
الولايات المتحدة الأمريكية	75	30
إيطاليا	73	28
الاتحاد الروسي	73	13
المملكة المتحدة	73	28
كينيا	72	16
إسبانيا	72	27

النفاذية الرقمية في المنطقة العربية

الدول العربية وقعت أو صادقت على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD)

ويمكن ملاحظة بعض الجهود على الرغم من انخفاض نتائج التنفيذ والالتزام في المنطقة بأسرها

مؤشر حقوق النفاذية الرقمية DARE-2020



ركائز السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية

- السلطة التشريعية: إصدار القوانين
- السلطة التنفيذية: وضع السياسات - تكليف جهة اشرافية لتنفيذها (هيئة تنظيم الاتصالات- وزارة الاتصالات – وزارة الشؤون الاجتماعية)
- القطاع الخاص: تعزيز مخرجات السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية
- المنظمات غير الحكومية المختصة بخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة: شريك أساسي لتضمين متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة
- وسائل الإعلام: نقل الرسائل إلى الجمهور والترويج للنفاذية الرقمية

1 السلطة التنفيذية

2 السلطة التشريعية

3 منظمات المجتمع المدني الممثلة للأشخاص ذوي الإعاقة من مختلف الأعمار

4 وسائل الإعلام

5 القطاع الخاص

عوامل نجاح سياسات النفاذية الرقمية



نموذج السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية

الخطوات الرئيسية

تحديد الأولويات الوطنية

مسح الجهوزية
الرقمية الوطنية

مسح القوانين والسياسات
الوطنية الداعمة

جاء استطلاع رأي حول متطلبات
ذوي الاحتياجات الخاصة من
النفاذية الرقمية

مراحل تطوير السياسة ومتابعتها

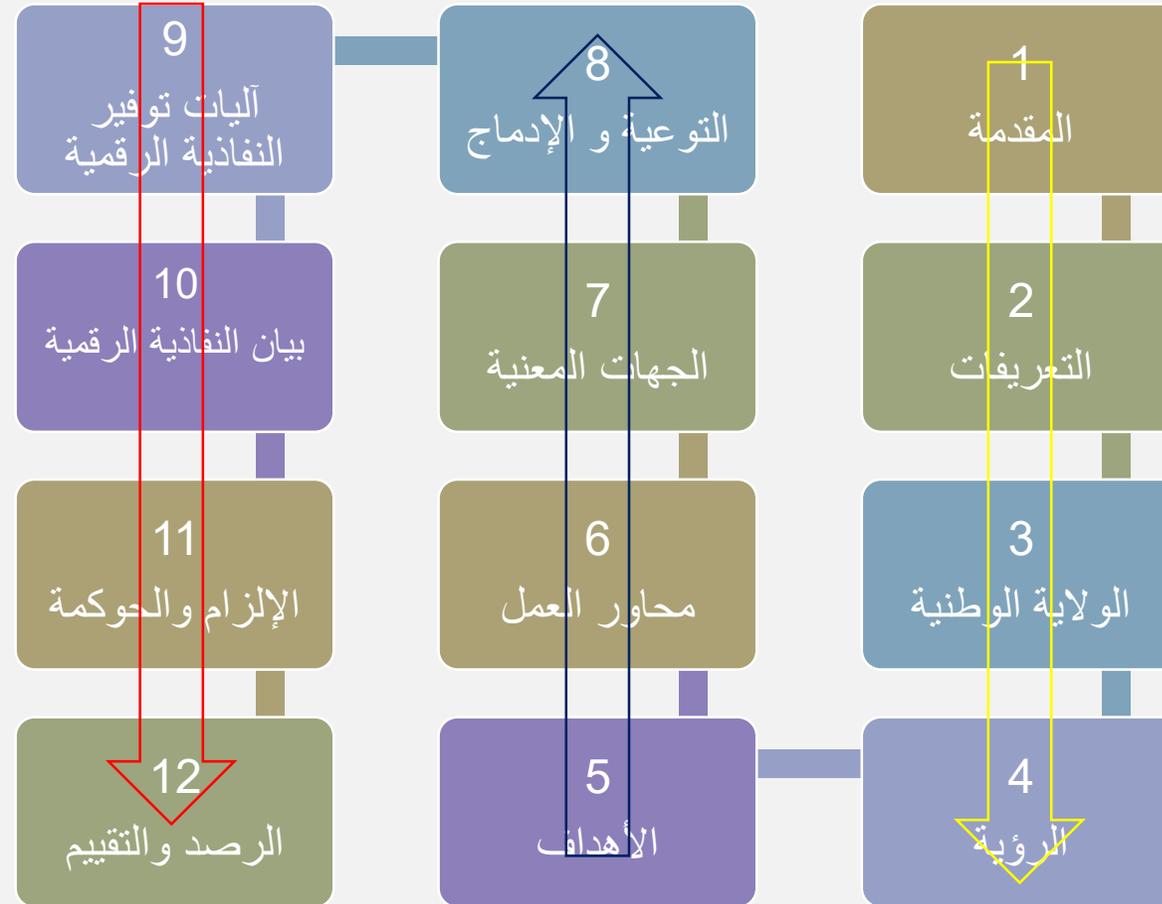
وضع السياسة
الوطنية للنفاذية
الرقمية

المتابعة مع الجهة
التشريعية
لاستصدار أو تعديل
القوانين الداعمة؛

إطلاق خطط التنفيذ
المحددة زمنياً
ومتابعتها وتوفير
متطلباتها من موارد
مالية وبشرية؛

متابعة تقارير الإنجاز
الدورية لكبار
مسؤولي الإدارات
(وزراء، ومدراء،
وهيئات).

مكونات نموذج السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية



مكوّنات نموذج السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية

المقدمة

مثال:

تهدف النفاذية الرقمية إلى ضمان إمكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الخدمات والمعلومات المتوفرة على منصات وتجهيزات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على قدم المساواة مع الآخرين. ويشمل ذلك إزالة الحواجز التي تحول دون الوصول إلى منتجات وخدمات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها. ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل الحواسيب والهواتف النقالة والمواقع الشبكية ومحطات/أكشاك النفاذ العام أن تجعل الحياة اليومية أسهل، وتزيد من إنتاجية العمل، وتحسن التعلم، وتسهل تبادل المعلومات، وتعزز الحياة الاجتماعية. غير أنه إذا لم تكن هذه التكنولوجيا متاحة تماماً، فإنها قد تصبح في الواقع أدوات استبعاد لبعض فئات السكان عن طريق رفع حواجز جديدة.

مكونات نموذج السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية

التعريفات

النفاذية الرقمية: هو قابلية استخدام منتجات أو معلومات أو خدمات ما قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السنّ بنفس درجة وفعالية استخدامها من قبل الأشخاص من غير الأشخاص ذوي الإعاقة.



الأشخاص ذوو الإعاقة: هم الأشخاص الذين يعانون من اعتلالات طويلة الأجل بدنية أو عقلية أو ذهنية أو حسية، قد تمنعهم لدى التعامل مع مختلف الحواجز من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين.



كبار السنّ: هم الأشخاص البالغون من العمر ما لا يقل عن 60 عاماً والذين بحكم تقدّمهم في العمر تناقصت قدرتهم الوظيفية على التفاعل العادي مع أحد أجهزة تقنية المعلومات والاتصالات.



تقنية المعلومات والاتصالات المساعدة: هي تقنية إلكترونية مبتكرة تمين الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السنّ، أو تحسّن من قدراتهم الوظيفية، على استخدام تقنية المعلومات والاتصالات، أو تزيدها.



التجهيزات العمومية القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: هي منتج أو أداة قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات موضوعة في مكان عمومي، ومن الأمثلة على ذلك الأكشاك الإلكترونية، والمحطات الطرفية، وأجهزة الصراف الآلي.



المعلومات: تشير إلى مجموعة أو مجموعات من البيانات المنطقية/المتصلة ببعضها البعض في شكل إلكتروني، ويمكن النفاذ إلى المعلومات وتخزينها وتقديمها عبر وسائط متنوعة مثل النصوص، والتمثيل البياني، والصوت، والوسائط المتعددة.



مكونات نموذج السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية

الولاية الوطنية (النطاق)

مثال

إن (اسم البلد) هو/هي من الأطراف الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة "الاتفاقية" التي دخلت حيز النفاذ في مايو/آيار 2008، وحيث أن تلك الاتفاقية تعترف بالنفاذية الرقمية كشرط للأشخاص ذوي الإعاقة لممارسة حقوقهم وحياتهم الأساسية، وتشتت على الأطراف الموقعة اتخاذ التدابير المناسبة لضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بالنفاذية الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الطوارئ وخدمات الإنترنت على قدم المساواة مع الآخرين، وبناء عليه تم وضع هذه السياسة.

مكونات نموذج السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية

الرؤية

مثال: مجتمع دامج، خالٍ من الحواجز، يضمن التمكين والحياة الكريمة لأصحاب الهمم (الأشخاص ذوي الإعاقة)



تجربة الإمارات العربية المتحدة

مكونات نموذج السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية

الأهداف

وضع التدابير لضمان تمتع الاشخاص ذوي الإعاقة بالنفاذ، على قدم المساواة مع الآخرين، إلى أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العمومية والخدمات والتطبيقات والمحتوى في المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية.

العمل في مرحلة مبكرة من التصميم والتنفيذ على تعزيز إمكانية النفاذ إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العمومية من أجل خفض تكاليف تقديم خدمات النفاذية الرقمية

تعزيز القدرة على تحمل تكاليف خدمات النفاذية الرقمية من خلال الإعانات والحوافز، حيثما أمكن ذلك

استبانة وتخفيض الحواجز أمام إمكانية الكاملة للنفاذية الرقمية

اعتماد التصميم الشامل في تنفيذ الأهداف.

وضع المبادئ العامة المنطبقة على النفاذية الرقمية.

مكونات نموذج السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية

محاور العمل (مجالات التركيز)

النموذج الثاني لمحاور العمل (مقتبس من التجربة الأمريكية)

مجالات العمل كما حددتها (اسم الدولة):

أجهزة الحاسوب
وأنظمة التشغيل



المحتوى الرقمي بأنواعه
(الإنترنت، التطبيقات
المسموعة والمرئية).



تطوير التشريعات الخاصة
بالنفاذية الرقمية.



الهواتف الذكية



أجهزة الصراف الآلي
وحجز التذاكر وألات
تسجيل الوصول.



أجهزة التلفاز المتعلقة
بخدمات التلفاز الرقمي



خدمات الهاتف والمعدات
ذات الصلة



الخدمات المتعلقة بنقل
الركاب الجوي
والحافلات والسكك
الحديدية والنقل البحري.



الكتب الإلكترونية.



الوصول إلى خدمات
الوسائط السمعية
والبصرية مثل البث
التلفزيوني
والمعدات ذات
الصلة:



مواقع التسوق عبر
الإنترنت وتطبيقات
الهواتف النقالة.



نموذج أول عن محاور العمل مقتبس من التجربة الكندية

حدد نطاق سياسة النفاذية الرقمية (محاور العمل) حسب مراحل التنفيذ الزمنية

المرحلة الأولى (202X، إلى 202X) تنطبق على



المرحلة الثالثة (202X-02X) تنطبق على:



المرحلة الثانية (202X، إلى 202X) تنطبق على:



مكونات نموذج السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية

الجهات المعنية



تحديد **الادارات المختصة** في كل من الوزارات المعنية بالنفاذية الرقمية

مكونات نموذج السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية

التوعية والإدماج

مثال عن التوعية والإدماج:

ينبغي لمزودي خدمات الاتصالات التي تتاح للجمهور تحقيق الآتي:

- ضمان توفير اللافات المناسبة، بما في ذلك استخدام الرموز العالمية حسب الاقتضاء، في المنطقة المجاورة مباشرة للهواتف العمومية المركبة أو أكشاك الهواتف العمومية أو نقاط الوصول إلى الإنترنت في المجتمعات المحلية التي تبلغ عن إمكانية الوصول إليها؛
- تدريب الموظفين على كيفية خدمة العملاء ذوي الإعاقة والإلمام بجميع ميزات النفاذية الرقمية المخصصة لهؤلاء العملاء، ويجب أن يتضمن تدريب الموظفين معرفة استخدام التجهيزات المساعدة وكيفية التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة عملياً وحركياً.

الهيئة الوطنية للاتصالات/للإعاقة/الوزارة]
والمشغلون مزودو الخدمات المعنيون هم الجهات المسؤولة عن توعية الجمهور بشأن كيفية استخدام الأشخاص ذوي الإعاقة لمرافق الوصول إلى الجمهور. وينبغي أن تتاح المعلومات للجمهور في أشكال يسهل النفاذ إليها مع مراعاة المدخلات والمعلومات المستمدة من الأشخاص ذوي الإعاقة وممثليهم من المؤسسات المختصة

الهيئة الوطنية للاتصالات/للإعاقة/الوزارة]
هي الجهة المسؤولة عن تعزيز الوعي بهذه المبادئ التوجيهية وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

مكونات نموذج السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية

بيان النفاذية الرقمية

ومن المستحسن أيضاً أن تشمل المعلومات ما يلي:

التدابير المتخذة لضمان النفاذية الرقمية

المتطلبات الأساسية التقنية، مثل نوع المستعرضات الداعمة لتطبيقات النفاذية الرقمية

البيئات التي تم اختبار المحتوى فيها للعمل

الإشارة بوضوح إلى أي قيود على النفاذية الرقمية في الموقع أو الخدمة الرقمية، وذلك تفادياً لإرهاق المستخدمين

الإشارات إلى القوانين والسياسة الوطنية أو المحلية السارية المعتمدة فيما يتعلق بإعمال سياسة النفاذية الرقمية

كحد أدنى، يجب أن تحتوي عبارات النفاذية على ما يلي:

الالتزام بإمكانية النفاذية الرقمية للأشخاص ذوي الإعاقة

تطبيق معايير النفاذية مثل المعيار WCAG 2.1 أو المعيار WCAG 2.0

معلومات تتيح الاتصال بقسم الدعم الفني في حالة مواجهة المستخدمين أي مشكلة فنية

مكونات نموذج السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية

الحوكمة

الجهة العامة المشرفة على حسن تنفيذ والالتزام بالخطة الزمنية التنفيذية الملحقة بالسياسة الوطنية للنفاذية الرقمية

تحديد زمن الإنجاز لكل مرحلة من مراحل تطبيق سياسة النفاذية الرقمية وخطة إنجازها

الشخص المسؤول في كل وزارة، أو إدارة، أو قسم، عن تنفيذ المهام المنوطة به في مجال تحقيق النفاذية الرقمية

آليات ومعايير قياس الإنجاز في تطبيق سياسة النفاذية الرقمية وخطة إنجازها، وتواتر تقارير التنفيذ

مكونات نموذج السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية

الرصد والتقييم

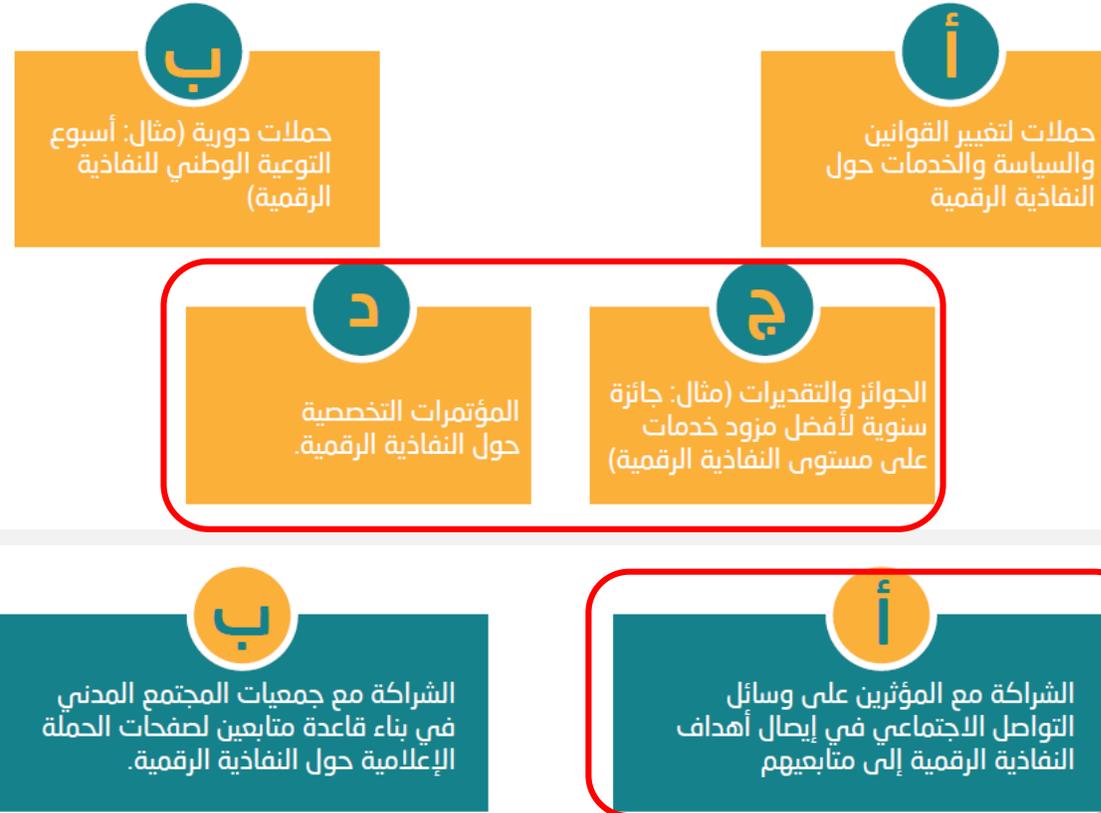
أنشطة الرصد	الهدف	الوتيرة	الإجراء المتوقع
(التعلم) الدروس المستفادة	التأكد من أن آليات الرصد المدرجة ضمن السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية وخطتها التنفيذية، قد أدرجت آليات لتبادل الخبرات والدروس المستفادة في التنفيذ ومعالجة المخاطر بين الجهات الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع الأهلي، أثناء عملية التنفيذ، وبشكل دوري والتأكد من أن الدروس المستفادة، قد تم الاستفادة منها في تجاوز عدم تكرارها إن كانت من الأخطاء التنفيذية، أو اعتمادها إن كانت من الممارسات الناجحة.	ربع سنوي كحد أدنى	تعمل الجهة المشرفة على حسن تنفيذ الخطة التنفيذية للسياسة الوطنية للنفاذية الرقمية على عقد اجتماع موسع يضم كل الجهات المنفذة للمشاريع لتبادل الدروس المستفادة، وتدريب الكوادر على أي متطلبات جديدة ناتجة عنها، وإضافتها إلى المؤشرات الخاصة بالمشاريع قيد التنفيذ، أم الحديثة، ليتم رصد حسن تنفيذها.
الضمان السنوي لجودة المشروع	تُقيم جودة المشاريع قيد التنفيذ وفق معايير الجودة على النطاق الوطني وذلك لتحديد نقاط قوة وضعف المشروع واستخدام النتائج في عملية التحسين المستمر للمشروع وآليات اتخاذ القرار.	ربع سنوي كحد أدنى	تعمل الجهة المشرفة على حسن تنفيذ الخطة التنفيذية للسياسة الوطنية للنفاذية الرقمية على مراجعة نقاط القوة والضعف، وتستخدمها لتصويب القرارات لتحسين أداء مشاريع التنفيذ.
المراجعة الدورية وإجراء التصحيحات	التأكد من أن تقارير المراجعة الدورية الربعية موحدة لدى كافة الجهات المنفذة للمشاريع، وأن بيانات الرصد ونسب التنفيذ يتم رفعها ربعياً.	ربع سنوي كحد أدنى	تستلم الجهة المشرفة على حسن تنفيذ الخطة التنفيذية للسياسة الوطنية للنفاذية الرقمية التقارير المرسلة، وتجري عليها الدراسات التحليلية المعتمدة وطنياً في تقييم أداء المشاريع، وتتدخل لإصلاح أي خلل أو تسريع وتيرة العمل في أي مفصل من مفاصل تنفيذ المشاريع في حال تطلب الأمر ذلك.
التقرير السنوي	التأكد من أن التقارير السنوية موحدة لدى كافة الجهات المنفذة للمشاريع، وأن بيانات الرصد ونسب التنفيذ تم ادراجها ضمنه أصولاً.	سنوياً (ومع نهاية أي مشروع من المشاريع بالكامل)	تستلم الجهة المشرفة على حسن تنفيذ الخطة التنفيذية للسياسة الوطنية للنفاذية الرقمية التقارير السنوية المرسلة، وتعمل على دمجها بتقرير سنوي شامل، وتجري عليها الدراسات التحليلية المعتمدة وطنياً في تقييم أداء المشاريع، وتتدخل لإصلاح أي خلل.

أنشطة الرصد	الهدف	الوتيرة	الإجراء المتوقع
تتبع نتائج التقدم المحرز	للتأكد من أن نسب الإنجاز المتوقع قد تم إنجازها ضمن هذه الدورة من قياس التقدم وفق المؤشرات المعتمدة للقياس في الخطة التنفيذية لكل جهة التزمت بتنفيذ متطلبات النفاذية الرقمية وفق السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية وخطتها التنفيذية العامة والسنوية.	شهرياً	تعالج الجهة المشرفة على حسن تنفيذ الخطة التنفيذية للسياسة الوطنية للنفاذية الرقمية أي تباطؤ أو تقدم للمشاريع عما هو متوقع.
رصد وإدارة المخاطر	التأكد من أن معالجة المخاطر المدرجة ضمن الخطة التنفيذية يتم الانتباه إليها، والابلاغ عن أي مصاعب غير مدرجة ضمن الخطة التنفيذية المعتمدة من كل جهة التزمت بتنفيذ متطلبات النفاذية الرقمية وفق السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية وخطتها التنفيذية العامة والسنوية.	شهرياً	تعمل الجهة المشرفة على حسن تنفيذ الخطة التنفيذية للسياسة الوطنية للنفاذية الرقمية على معالجة أي مخاطر مدرجة ومتوقعة أو طارئة، وذلك لتفادي أي تأخير في تنفيذ المشاريع المطلوبة.

مكونات نموذج السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية

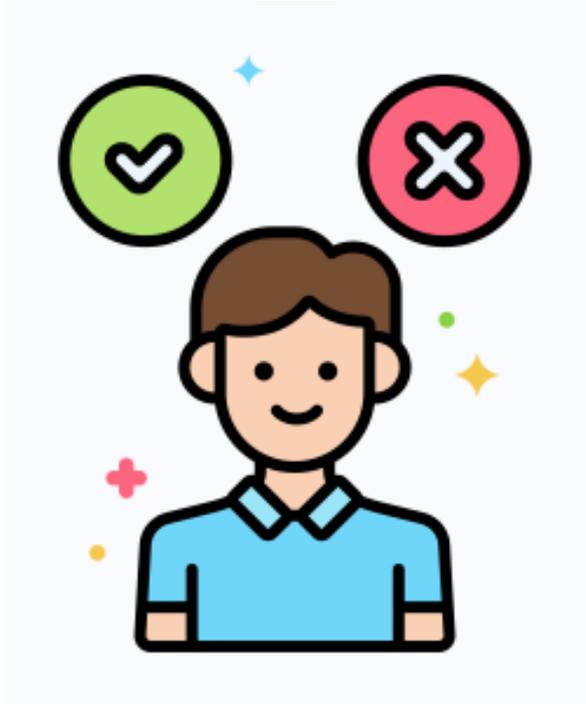
الخطة الإعلامية

الحملة الإعلامية المركزية

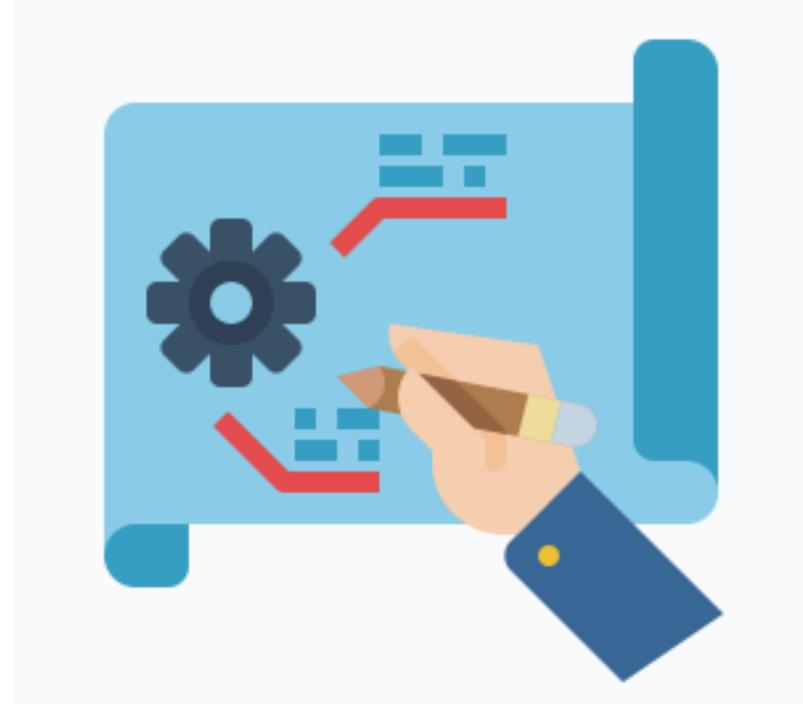


استخدام نموذج السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية

مراجعة سياسة قائمة وتطويرها



وضع مسودة سياسة وطنية



كلمة أخيرة

- تعزيز النفاذية الرقمية في المنطقة العربية (وسيلة لتحقيق أجندة التنمية المستدامة)
- أهمية السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية
- ضرورة رفع مستوى الوعي بالنفاذية الرقمية
- تدريب المهارات التقنية في المؤسسات على النفاذية الرقمية





ازدهار البلدان كرامة الإنسان



شكراً لكم!

د. نوار العوا

المستشار الإقليمي في التكنولوجيا من أجل التنمية

alawa@un.org

د. ميرنا الحاج بربر

مديرة مشروع المنصة العربية للادماج الرقمي

barbarm@un.org

